التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية

محمد ابراهيم الحلوه
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود

تهدف هذه الدراسة إلى فحص التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية، وذلك من خلال رصد البيئة العملية التي تتم بها هذه التسهيلات، ومعرفة المرتكزات الفكرية لها، وتحليل القناة التي تتم من خلالها هذه التسهيلات ونعني بها «الصندوق السعودي للتنمية». لذا ستتناول هذه الدراسة الأبعاد الرئيسة لظاهرة التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية.

ستحدد الدراسة أولا مكانة الأهداف الاقتصادية في سلم الأولويات القومية وفي العلاقات الدولية. ثم ستلقي الضوء على «الصندوق السعودي للتنمية» باعتباره أداة للتنمية الدولية، وقناة للتسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية. بعد ذلك ستبحث الدراسة في المرتكزات الفكرية للتسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية، وفي حاضر ومستقبل نشاطات «الصندوق السعودي للتنمية» في القارة الأفريقية، ودور هذه النشاطات في بناء «الصندوق» وتعزيز دوره في التعاون والتفاعل بين المملكة العربية السعودية والدول الأفريقية.

اخيرا يود كاتب هذه الدراسة الاشارة إلى ان ما سيرد في هذه الدراسة من استنتاجات وتوصيات لايعدو كونه مجرد افتراضات أولية واقتراحات شخصية أدى اليها منهج التحليل المتبع وهي تمثل رأي الكاتب الشخصي دون أية صفة اخرى.

أولوية الأهداف الاقتصادية في علاقات الدول النامية:

مع بداية السبعينات شهد عالم السياسة الدولية تغيرا جذريا وملحوظا في أولوية

الأهداف القومية وأهمية عناصر القوة الوطنية. ولقد تمثل هذا التغير في انتقال الأولوية في الأهداف القومية والأهمية في عناصر القوة الوطنية من الأهداف والعناصر الاستراتيجية ـ العسكرية إلى الأهداف والعناصر الاقتصادية الاجتماعية (Hanrieder, 1978, Bergsten, 1975). اما اسباب التغير فيردها «ادوارد مرسي» إلى التحديث (Huntington, . Modernization (33-32:1970) . فعندما يوجد التحديث في مجتمع ما فإن كلاً من الوضع الداخلي والخارجي الذي تصاغ وتدار به السياسة الخارجية يخضع لتحول جذري ومستمر. (Morse, 1970 & 1972) على المستوى الدولي. يؤدي التحديث إلى زيادة مستوى انواع الاعتماد المتبادل بين الدول (Nye,1976) اما على المستوى المحلي فإن التحديث يؤدي إلى زيادة مركزية المؤسسات الحكومية ومنح الأولوية والأسبقية للحاجات والمطالب الداخلية، التي عادة تكون اقتصادية أو اجتماعية، على حساب المطالب الخارجية التي عادة تكون أمنية. لقد أصبحت الحكومات العربية مهتمة اكثر فأكثر بمطالب الرفاهية، اذ جعلت مسئوليتها الرئيسة توفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وفقا لما يراه «ولفرم هاندريدر» فإن تحقيق رفاهية المواطنين الاقتصادية والاجتماعية أصبح مصدرا أساسيا لشرعية الحكومات واستمرار بقائها سواء في الدول النامية أو التي في طور النمو. (Hanrieder, 1978: 1278) .

لقد أثر هذا التغير الجذري في أولوية الأهداف القومية على كل من السياسة القومية والسياسة الدولية. فعلى الصعيد القومى تلاشى التمييز بين ما يعرف بالسياسات العليا (الرئيسة) Hihg policies ، وهي السياسات ذات الصلة بالأمن القومي، والسياسات الدنيا (الثانوية) Low policies ، وهي السياسات ذات الصلة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، فأصبح الوضع الاقتصادي يحتل مكانة اكبر في تفكير وحياة الأمم والشعوب. اما على الصعيد الدولي فلقد برزت الأدوات الاقتصادية واصبحت منافسة للأدوات التقليدية في السياسة الخارجية ونعني بها الدبلوماسية والقوات المسلحة (Knorr, 1975: ch V1) ومع بروز هذه المستجدات في السياسة الدولية وما ترتب عليها من زيادة في أهمية الأهداف الاقتصادية، برزت أهمية العلاقات بين الدول، واصبحت «العلاقات الدولية في حاجة ماسة إلى تغيرات عميقة، لاسيما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية» (برانتر ١٩٨١: ١٢).

ولقد انعكس هذا التغير في أولوية الأهداف القومية وفي عناصر العلاقات الدولية على العلاقات بين الدول النامية بصفة عامة وعلى العلاقات العربية ـ الأفريقية بصفة خاصة. فمنذ أوائل السبعينات أصبح التعاون الاقتصادي[١] وبالذات الجانب المالي منه يشكل عنصرا أساسيا في العلاقات العربية ـ الأفريقية (حسن، ١٩٨٥) إلا ان هذا التعاون لم يأخذ شكل برنامج محدد إلا في أواخر السبعينات ، وبالتحديد في مارس ١٩٧٧م عندما

انعقد أول مؤتمر قمة عربي ـ افريقي، في القاهرة. لقد حددت في هذا المؤتمر المجالات الاقتصادية التي ينبغي تطوير التعاون فيها لزيادة التفاعل بين الدول العربية والأفريقية باعتبارها خطوة نحو تطوير العلاقات بين الدول النامية وهذه المجالات هي:

١ ـ تشجيع التجارة وتيسيرها بما في ذلك وضع الأنظمة التجارية التفصيلية وسد حاجات الأسواق من الجانبين (العربي والأفريقي) وتعزيز التعاون بين المؤسسات التجارية والمصرفية ومؤسسات التأمين.

٢ ـ ضرورة التعاون في مجال مسح الموارد الطبيعية وتطوير وترشيد استخدامها والاتفاق على الشروط الملائمة لتحقيق التعاون عن طريق اقامة مشروعات مشتركة.

٣ ـ تنمية الزراعة وتربية الحيوان ومصايد الأسماك، عن طريق الاستثمار المباشر والمشروعات المشتركة وتبادل المعلومات ونتائج البحوث والتعاون الفني والمالي.

٤ ـ تطوير وترشيد عمليات استخدام الطاقة، وتعاون الجانبين (العربي والأفريقي) في مجالات التنقيب عن الطاقة بما فيها النفط.

٥ ـ الاسراع في تطوير الخطوط الجوية والمائية والسكك الحديدية والطرق المختلفة باعتبارها أساسا هاما لتنمية التعاون العربي الأفريقي. كذلك تحسين شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والشبكات البريدية.

٦ ـ اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتعزيز التعاون المالي وفاعليته من خلال القروض الثنائية والجماعية بافضل الشروط الممكنة لكلا الطرفين، وتكليف المؤسسات والمصارف المتخصصة بالبحث عن الصيغة الملائمة لتطوير التعاون الاقتصادي والمالي والفني (محمد، ١٩٨٢: ١٦٤ ـ ١٦٥).

ان ما يعنينا من المجالات السابقة هو مجال التعاون المالي بين الدول العربية والأفريقية والذي يتم «من خلال القروض الثنائية والجماعية بافضل الشروط الممكنة». ويرجع اهتمامنا بهذا الجانب إلى سببين: الأول: اعتقادنا القوي بان هذا المجال هو المجال العملي الملموس الذي يعمل بالفعل وبشكل ايجابي لتطوير العلاقات بين الدول العربية والأفريقية، اما بقية المجالات فلا تزال هامشية في تأثيرها. الثاني: يتمثل في أن هذه الدراسة تركز على التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية باعتبارها وسيلة لتنشيط التعاون المالي بين الدول العربية والأفريقية.

لقد أنشأت الدول العربية النفطية مجموعة من صناديق التنمية الدولية مثل «الصندوق السعودي للتنمية»، «الصندوق الكويتي للتنمية العربية»، «المصرف العربي للتنمية في افريقيا» و «البنك الاسلامي للتنمية» و «صندوق الأوبيك للتنمية الدولية».

والهدف المشترك لهذه الصناديق دعم الدول الأقل نموا وتوفير ما يلزمها من موارد مالية. ولقد أوجدت فكرة هذه الصناديق أساسا جديدا أو غير مألوف للتعاون بين دول المجتمع الدولي وهو الأساس الاخلاقي. فبينما استخدمت الدول الغربية مساعدتها المالية لإيجاد اسواق لمنتوجاتها أو لتحافظ على مناطق نفوذها السياسي، فإن الدول العربية في تقديمها للمساعدات المالية للدول النامية لم تسع لمثل تلك الأهداف. لقد بدأت بعض الدول العربية مساعداتها في أوائل الستينات، وانطلقت في مفهومها لتلك المساعدات من التزامات اخلاقية نحو الدول الأقل نموا. إن إحساس الدول العربية النفطية تجاه المجموعة النامية التي تنتمي اليها وإدراكها للمتطلبات الاجتماعية للاستقرار دفعها للعطاء حالما توفرت لها الثروة (Shihata , 1982: 6)والأهم من ذلك ان الدول العربية النفطية قدمت مساعداتها للدول الأقل نموا رغم محدودية مواردها المالية وذلك بعكس ما تقدمه الدول الصناعية المتقدمة والتي تتمتع بموارد كبيرة ومتعددة وعليها مسئولية تاريخية لتطوير اقتصاديات الدول النامية التي استنزفت مواردها خلال الاستعمار في أشكاله المختلفة.

وبالاضافة إلى الأساس الاخلاقي للتسهيلات المالية التي تقدمها صناديق التنمية في الدول العربية النفطية فإن مما ساعد على نجاح هذه الصناديق في تحقيق أهدافها التنموية هو سماتها الموضوعية ومراعاتها للظروف المحيطة بالدول المستفيدة. ان التجارة الخارجية الحرة بين الدول تقوم على أساس المنفعة الاقتصادية المتبادلة ومبدأ المعاملة بالمثل وهذا يجعل التعاون بين الدول النامية مقتصرا على الدول القادرة على التصدير والاستيراد والمستفيدة من التجارة الخارجية وهي دول محدودة جدا. في حين أن التسهيلات المالية التي تقدمها صناديق التنمية العربية لا تشترط مبدأ المعاملة بالمثل، بل تقدم لمن له الرغبة ولديه القدرة على الاستفادة منها. وبذلك يتم وبقدر المستطاع تعميم الفائدة من الدخل القومي للدول العربية الغنية المخصص للتنمية الدولية. لذا ستشكل التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية محور هذه الدراسة، وستأخذ نشاطات الصندوق السعودي للتنمية حالة تطبيقية حيث أنه المشرف على التسهيلات المالية الخارجية التي تقدمها المملكة العربية السعودية للدول النامية ومنها الدول الأفريقية.

الصندوق السعودي للتنمية ودوره في التنمية الدولية

ترجع بداية مساهمة المملكة العربية السعودية في التنمية الدولية إلى أوائل الستينات. إلا أن هذه المساهمة كظاهرة تمثل عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية السعودية ظهرت في أوائل السبعينات وبالتحديد عام ١٩٧٣م (Ali, 1976) . فمنذ ذلك العام قامت المملكة - وبشكل لم يسبق له مثيل - بتسخير مواردها الاقتصادية وايراداتها المالية لخدمة اهدافها الخارجية. فخلال الفترة من عام ١٩٧٣م إلى عام ١٩٧٥م بلغ اجمالي ما قدمته المملكة من مساعدات سواء على شكل منح أو قروض ميسرة احد عشر بليون دولار أمريكي. (٢) وفي

الفترة ما بين عام ١٩٧٦م وعام ١٩٨٠م بلغ اجمالي ما قدمته المملكة من مساعدات عشرين بليون دولار أمريكي(٣). اما في عام ١٩٨١م وحده فقد بلغ اجمالي ما قدمته المملكة من مساعدات خمسة بلايين و ٧٩٨ مليون دولار أمريكي(٤) ونتيجة لهذا النهج الجديد للسياسة الخارجية السعودية اتسعت رقعة نفوذها وتأثيرها في المجال الدولي. وإذا كانت قيادة المملكة للعالم الإسلامي قد ضمنت لها مكانة في معظم ان لم يكن كل العالم الإسلامي، فإن مواردها الاقتصادية قد عززت نفوذها في هذا العالم ووسعت هذا النفوذ ليشمل أماكن جديدة من المعمورة في آسيا وأوروبا وامريكا.

لقد أتاحت الامكانات الاقتصادية للمملكة تسخير اشكال مختلفة من الأدوات الاقتصادية تنوعت حسب طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربط المملكة مع بقية دول العالم. ففي علاقاتها مع الدول المتقدمة ركزت المملكة على اسعار البترول وتوظيف ايراداته وتجارتها الخارجية لبلوغ اهدافها القومية. اما في علاقاتها مع الدول النامية فلقد ركزت المملكة على المساعدات والتسهيلات المالية الضخمة التي تقدمها لتلك الدول. وبصفة عامة يمكن أن نميز بين عشرة انماط مختلفة للأداة الاقتصادية السعودية:

(١) حظر البترول سواء كان الحظر كليا أو جزئيا. (٢) رفع أو تخفيض انتاج البترول للتحكم في الكمية المعروضة منه. (٣) رفع أو تجميد اسعار البترول. (٤) استخدام عملة معينة (الدولار) لتحديد أسعار البترول وعملة لبيعه. (٥) توظيف ايرادات البترول وما يترتب على هذا التوظيف من آثار اقتصادية ايجابية للدولة الموظف بها. (٦) التجارة الخارجية في جانبيها التصدير (البترول) والاستيراد (السلع والخدمات). (٧) المساعدات المالية النقدية وهي المساعدات التي تقدمها المملكة للدول المجاورة لـ «اسرائيل»: سوريا، الأردن، وغيرها من الدول الصديقة (٨) المساعدات المالية العينية وهي المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي توفرها المملكة لدول اخرى دون مقابل. مثال ذلك ما يقوم به مكتب المشاريع السعودي باليمن الشمالي. (٩) التسهيلات المالية المباشرة وهي التسهيلات التي يقدمها الصندوق السعودي للتنمية. (١٠) التسهيلات المالية غير المباشرة، وهي التسهيلات التي تقدمها صناديق التنمية الإقليمية والدولية التي تساهم المملكة في رأسمالها مثل: المصرف العربي للتنمية في افريقيا، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، البنك الدولي للانشاء والتعمير. وما يهمنا من الأنماط السالف ذكرها هو النمط التاسع، أي التسهيلات المالية المباشرة والتي ينفرد بتقديمها الصندوق السعودي للتنمية.

الصندوق السعودي للتنمية

تأسس الصندوق السعودي للتنمية عام ١٩٧٤م. إذ صدر في هذا العام المرسوم الملكي رقم م/٤٨ المتضمن الموافقة على نظام الصندوق. ولقد حددت المادة الأولى والثانية من نظام الصندوق الأسس الرئيسة الثلاثة للصندوق، وهي شخصيته، هدفه، ورأسماله. فمن حيث الشخصية والهدف نصت المادة الأولى من النظام على أن الصندوق «مؤسسة عامة ... ويتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة...»، وان هدفه هو «المساهمة في تمويل المشاريع الانمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول». في حين حددت المادة الثانية من النظام رأس مال الصندوق بعشرة آلاف مليون ريال سعودي، أي ما يعادل ثلاثة آلاف مليون دولار أمريكي «يغطي نصفه خلال الثلاث سنوات التالية وفقا لاعتمادات الميزانية، ويغطى الباقي بعد ذلك وفقا لما تحدده الميزانية العامة للدولة في كل سنة. ويجوز بقرار(٥) من مجلس الوزراء زيادة رأس مال الصندوق» (الخلفي، ١٩٨٤: ٩٠ - ١١٤) (Selim, 1983 & Law, 1978: 77-80). وما يجب الاشارة إليه هو أن رأس مال الصندوق قد تم بالفعل زيادته بشكل تدريجي فتم رفعه إلى خمسة عشر ألف مليون ريال في عام ١٩٨٠م، ثم إلى خمسة وعشرين الف مليون ريال سعودي أي ما يقارب سبعة آلاف وخمسمائة مليون دولار امريكي في عام ١٩٨١م (الصندوق السعودي، ١٩٨٢)

ولقد انطلق الصندوق السعودي للتنمية نحو هدفه الأساسي وهو «المساهمة في تمويل المشاريع الانمائية في الدول النامية» من مرتكزات أساسية ومبادىء حددها التقرير السنوي الأول للصندوق بما يلي:

> (١) ان مساعدة الأمم على التطور في النواحي الاقتصادية من شأنها ان تدعم انتشار رسالة الإسلام. (٢) ان تشجيع التطور الاقتصادي للأمم من شأنه ان يدعم الاستقلال السياسي والاقتصادي لهذه الأمم. (٣) ان زيادة الانتاج العالمي من المحاصيل الغذائية والبضائع الأساسية سيساهم في تحسين الأوضاع المعيشية في المملكة. (٤) ان توفير الدعم المالي للدول النامية يعتبر استثمارا في تنمية التفاهم والتعاون بين الشعوب. (٥) ان تكوين المهارات العالمية والكفاءات الفنية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية يعود بفوائد مباشرة على المملكة (الصندوق السعودي، ١٩٧٥).

وعلى ضوء هذه المبادىء بدأ الصندوق السعودي للتنمية يمارس نشاطاته التنموية ممارسة فعالة. فلقد بلغ عدد الدول التي استفادت من تسهيلات الصندوق المالية حتى عام ١٩٨٣ ستين دولة. وبلغ اجمالي المشاريع التي ساهم الصندوق في تمويلها ٢٦٣ مشروعا في قطاعات مختلفة بلغ اجمالي مساهمة الصندوق فيها ما يزيد عن ٥٦١٤ مليون دولار امريكي

أو ما يزيد على ٢٠٢٦٩ مليون ريال سعودي توزيعها من حيث القارات يوضحه الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)
مشاريع الصندوق السعودي للتنمية موزعة حسب القارات
(٧٤ - ١٩٨٣م)

المنطقة	المبلغ (مليون ريال سعودي)	٪ من المجموع	عدد المشاريع	عدد الدول
افريقيا	١٠٠٣٠,٩٠	٤٩,٥	١٥٧	٣٧
آسيـــا	٩٧٤٨,٥٨	٤٨,١	٩٩	١٩
مناطق أخرى	٤٨٩,٩٠	٢,٤	٧	٤
المجموع	٢٠٢٦٩,٣٨	١٠٠	٢٦٣	٦٠

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية التقرير السنوي (١٩٨٢/١٩٨٣م) ص١٣

اما بالنسبة للتوزيع على القطاعات المختلفة فلقد بنيت استراتيجية الصندوق على ثلاثة اعتبارات رئيسة: مساعدة الدول المستفيدة من التسهيلات في بناء قاعدة قوية للاقتصاد من خلال تطوير الأسس الضرورية بما في ذلك مصادر الطاقة. رفع انتاجية المواطن وذلك من خلال توفير خدمات جيدة في الصحة، الإسكان، والتعليم. وتسهيل عملية نمو القطاع الرئيسي للاقتصاد والذي في معظم دول العالم الثالث يتمثل بالقطاع الزراعي. وبناء على هذه الاعتبارات احتل قطاع النقل والمواصلات والطاقة والخدمات الاجتماعية والزراعية مكان الصدارة في التسهيلات التي يقدمها الصندوق، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)
التوزيع القطاعي لمشاريع الصندوق السعودي للتنمية (١٩٧٤ - ١٩٨٣م)

القطاعات الاقتصادية	٪ من الاجمالي	مليون ريال
النقل والمواصلات	٣٦,٣	٧٣٦٤,٨٤
الطاقة	٢١,٦	٤٣٧٣,٤٠
الخدمات الاجتماعية	١٦,١	٣٢٥٣,٨٤
الزراعة	١٥,٧	٣١٨٨,٠٠
الصناعة	٩,٦	١٩٤٢,٠٠
قطاعات اخرى	٠,٧	١٤٧,٣٠
المجموع	١٠٠	٢٠٢٦٩,٣٨

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية التقرير السنوي (١٩٨٢م/١٩٨٣م).

ومن حيث رسم الخدمات الذي يتقاضاه الصندوق مقابل التسهيلات التي يقدمها فيعتبر ضئيلا جدا إذا قورن بنسبة الفوائد التي تتقاضاها البنوك التجارية على قروضها. فحسب تقرير أعده الصندوق السعودي للتنمية في مايو ١٩٨٠م، تراوحت هذه النسبة ما بين ٢٪ إلى ٣٪ (Saudi Fund, 1980:9)، وبالاضافة إلى هذه النسبة الضئيلة فإن متوسط فترة تسديد القرض للقروض التي منحت في عام ٧٩/ ١٩٨٠م بلغت عشرين عاما، وهذه الفترة تتضمن فترة سماح Grace period متوسطها خمس سنوات. ونتيجة لهذه التسهيلات فإن عنصر المنحة في قروض الصندوق يصل إلى ما بين ٥٠ ـ ٧٥٪ من القيمة الحقيقية للقروض المقدمة.

ومقابل هذه التسهيلات في رسم الخدمات وفترة تسديد القرض وضع الصندوق السعودي بعض الشروط التي يجب على الدولة الراغبة في الحصول على تسهيلات من الصندوق تلبيتها. فلقد نصت المادة (٧) من نظام الصندوق على الشروط التالية:

> (أ) ان يثبت للصندوق الجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية في البلد المقترض للمشروع المطلوب تمويله. (ب) ان يتم دفع القرض واسترداده بالريال السعودي. (جـ) ألا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة ٥٪ (خمسة في المائة) من رأسمال الصندوق، ونسبة ٥٠٪ (خمسين في المائة) من التكلفة الاجمالية للمشروع المقترض له. (د) لا يجوز ان تتجاوز مجموع القروض الممنوحة لأي بلد في آن واحد نسبة ١٠٪ (عشرة في المائة) من رأسمال الصندوق (نظام الصندوق السعودي، ١٣٩٤هـ: ٦ ـ ٧)

ان الهدف من وراء هذه الشروط هو تفادي تمركز نشاطات الصندوق في دولة معينة، وحث الدول المستفيدة من التسهيلات على نبذ الاتكالية والعمل على توفير جزء من تكلفة المشروع سواء من مصادرها الذاتية أو مصادر أجنبية. كما أن مثل هذا الاجراء سيعكس رغبة الدولة الحقيقية في الحصول على القرض ويزيد من مسئولياتها تجاه الأطراف الأخرى المساهمة في تمويل المشروع.

الصندوق السعودي للتنمية والتنمية الأفريقية:

تمثل التسهيلات المالية التي يقدمها الصندوق السعودي للتنمية للدول الأفريقية أداة واحدة من الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية السعودية. وهذه الأداة أو الوسيلة غايتها تعزيز قيم مختلفة تمثل كل واحدة منها مرتكزا اساسيا للسياسة الخارجية السعودية. وتشكل هذه القيم المختلفة في مجموعها الهيكل العام للسياسة الخارجية السعودية تجاه القارة الأفريقية التي بدأت في أوائل الستينات واتضحت معالمها في أواخر السبعينات. وحيث أن التسهيلات المالية وجدت لتكون وسيلة لغاية أو قيم خارجية مختلفة تمثل المرتكزات

الأساسية والفكرية للسياسة الخارجية السعودية، لذا اصبح من المهم ان نستعرض بشيء من الايجاز هذه المرتكزات.

المرتكز الإنساني:

يمثل البعد الإنساني مرتكزا اساسيا للسياسات الخارجية للدول المتحضرة. واهتمام المملكة في أفريقيا يعكس إهتمامها الإنساني والأخلاقي، ذلك أن واقع دول افريقيا الأقتصادي واقع سيىء ويمثل مجالا واسعا لمن يريد العطاء الخير والعمل الإنساني. فمن بين ٣٤ دولة من الدول ذات الدخل المنخفض او الدول الأشد فقرا، يوجد اثنتان وعشرون دولة في افريقيا، منها احدى وعشرون دولة افريقية غير عربية (تقرير عن التنمية، ١٩٨٤: ٢٥٦). وهذا الواقع الاقتصادي السيىء للقارة الأفريقية يتوقع ان يستمر لفترة طويلة من الزمن، وصور المستقبل اقرب للتشاؤم منها للتفاؤل. فوفقا لخطة عمل اتخذها مؤتمر القمة الاقتصادي الأفريقي الاول الذي عقد في «لاجوس» في ابريل ١٩٨٠ جاء في الخطة أنه «إذا صدقت التنبؤات الاقتصادية العالمية للعقد القادم (الثمانينات) فإن الانتاجية الكلية الضعيفة لاقتصاديات افريقيا في العشرين سنة الماضية (١٩٦٠م - ١٩٨٠م) تمثل العصر الذهبي إذا ما قورنت مع معدل النمو في المستقبل» (Sylvester, 1981:39). وتتوقع بعض الدراسات ان الدول الأفريقية غير النفطية تحتاج لـ ٧٥ سنة لتضاعف الدخل الفردي لمواطنيها إذا استمرت الأوضاع الاقتصادية الأفريقية على حالها. وهذا يعطي صورة قاتمة لمستقبل افريقيا الاقتصادي خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار الانخفاض الملحوظ في المستوى الحالي للدخل الفردي للمواطن في الدول الأفريقية غير النفطية. والصورة تكون اكثر تشاؤما إذا أخذنا بعين الاعتبار الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي السنوي للدول الأفريقية غير النفطية من ٣,٩٪ في الستينات إلى ٣,٥ في الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٧م. كل هذه المؤشرات الاقتصادية تعطي انطباعا للملاحظ بان المستقبل الاقتصادي للدول الأفريقية غير النفطية سوف لن يكون أحسن من الحاضر والماضي، وان افريقيا ستظل مجالا لمن يريد العطاء ويعمل من أجل سعادة الإنسان.

المرتكز الإسلامي:

إذا كان المرتكز الإنساني يفسر لنا النهج العام للسياسة الخارجية السعودية تجاه القارة الأفريقية، فإن المرتكز الإسلامي يفسر لنا علاقات المملكة الخاصة مع الأقطار الأفريقية الإسلامية وذات الأقليات الإسلامية.

وفقا لمعلومات نشرت عام ١٩٨٤م بلغ عدد سكان افريقيا ٤٩٨ مليون نسمة، ومن هذا العدد ١٥٠ مليون نسمة يعتنقون الإسلام، اي ما يقارب ٣٠٪ من سكان القارة الأفريقية وما يزيد على ٢٥٪ من المسلمين(World Almanace, 1984 : 351) وحينما نعلم ان

هذه النسبة موزعة بين اقطار افريقية عديدة وليست محصورة في دولة واحدة فإن هذا الوضع يزيد من اهمية المسلمين وتأثيرهم. ان وجود هذه النسبة العالية من المسلمين في القارة الأفريقية يفرض على المملكة إعطاء أهمية خاصة لتلك القارة، إذ ان اعطاء مثل هذه الأهمية سيجسد مبدأ التكافل بين دول العالم الإسلامي ويوفر المناخ الملائم لتحقيق الوحدة الإسلامية.

والمملكة العربية السعودية أعطت بالفعل اهتماما خاصة لافريقيا فيما يتعلق بنشاطاتها ومسئولياتها الإسلامية. وهذا العطاء تجسد في مظاهر مختلفة. أول هذه المظاهر إنشاء الجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة عام ١٩٥٩م والتي فتحت ابوابها للطلاب الأجانب ومنهم الأفارقة عام ١٩٦٠م. وفي الوقت الحاضر يوجد في المملكة اكثر من الفى طالب افريقي (غير عربي) يتلقون العلوم الإسلامية في جامعات المملكة المختلفة (Nyang, 1983: 11) ثم هناك الحج وما يمثله من مؤتمر اسلامي لعامة المسلمين، وما يتم خلاله من اتصالات رسمية وثقافية بين المملكة وشعوب القارة الأفريقية، وما يبرزه من خدمة المملكة للحجاج المسلمين. وبعد ذلك تأتي رابطة العالم الإسلامي وما تجسده من روابط شعبية بين المملكة والشعوب الإسلامية الأفريقية وما تقدمه تلك الرابطة من نشاطات ثقافية لخدمة الأقليات الإسلامية في المجتمع الدولي. ان دعم المملكة المالي والمعنوي للرابطة يجسد اهتمام المملكة بشؤون العالم الإسلامي. لقد اعتبر «سليمان نيانغ» استاذ الحكومات في جامعة «هاورد» الأمريكية رابطة العالم الإسلامي اكثر من مجرد تجسيد لاهتمام السياسة الخارجية السعودية في القارة الأفريقية، بل انها أداة فعالة لتحقيق القيم الإسلامية (Nyang, 1983: 10). اخيرا تقوم المملكة عن طريق عدد من اجهزتها الحكومية مثل وزارة الخارجية، وزارة الإعلام، دار الإفتاء ببعض النشاطات الإعلامية في القارة الأفريقية التي تهدف في مجموعها إلى نشر الثقافة الإسلامية عن طريق ترجمة المصادر الأساسية في الإسلام وأهمها القرآن الكريم إلى اللغات الأفريقية الأساسية مثل «الهوسا» و«سواحيلي» و «يوربا». كذلك تقوم الإذاعة السعودية عن طريق إذاعة «صوت الإسلام» من مكة المكرمة باستخدام بعض اللغات الأفريقية في برامجها. كل هذه الوسائل تهدف في مجموعها إلى بذر وتعزيز القيم الإسلامية في القارة الأفريقية.

المرتكز القومي:

ان ثلثي العرب يسكنون في القارة الأفريقية وثلاثة ارباع الأقليم العربي يقع في تلك القارة، كما أن ربع سكان افريقيا من العرب. هذه الحقائق لها اثر قوي على الوحدة الأفريقية التي هي محط انظار سكان افريقيا، إذ لا يمكن لأفريقيا ان تكون وحدة بدون الدول العربية وبدون الأخذ بعين الإعتبار السياسات العربية القومية. ان هذا الترابط والتفاعل العربي الأفريقي سبب من أسباب اهتمام المملكة بأفريقيا. فاهتمام المملكة

بافريقيا يعني اهتمامها بالشؤون العربية وتسخير هذا الاهتمام لخدمة القضايا العربية، كما ان دعم المملكة لأفريقيا سيزيد من نفوذ الدول العربية في القارة الأفريقية وفي منظمات تلك القارة السياسية مثل «منظمة الوحدة الأفريقية». ولقد تمثل الاهتمام السعودي في القارة الأفريقية في زيارة الملك فيصل في نوفمبر ١٩٧٢م لعدد من الدول الأفريقية منها تشاد، النيجر، والسنغال، ويوغندا، أما الدول الأفريقية فقد استجابت للاهتمام السعودي والعربي تجاهها بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع «اسرائيل» حيث انه في الفترة ما بين ٤ اكتوبر إلى ١٣ نوفمبر قطعت احدى وعشرون دولة افريقية غير عربية علاقاتها الدبلوماسية مع «اسرائيل» (Sylvester, 1981 : 197)

المرتكز الأيديولوجي:

تمثل الأيديولوجية ونعني بها العقيدة السياسية مرتكزا اساسيا للسياسة الخارجية للعديد من دول المجتمع الدولي. ولقد نما دور الأيديولوجية وتأثيرها في السياسات الدولية حتى اصبحت منهجا مستقلا في دراسة السياسة الخارجية (دوي مكريدس، ١٩٦٦ : ٢٨) والسياسة الخارجية السعودية ليست استثناء من هذه الظاهرة. فخلال أواخر الخمسينات وأوائل الستينات عملت السياسة الخارجية السعودية وفق مضمون ايديولوجي سخرت له كل امكاناتها. وهذا المضمون تمثل في التقارب مع أنظمة سياسية افريقية تجمعها مع المملكة قيم خارجية مشتركة. لذا وجهت المملكة عام ١٩٥٩م الدعوة لامبراطور أثيوبيا «هيلي سيلاسي» لزيارتها . وفي ٧ يناير ١٩٦٠م قام «هيلي سيلاسي» بزيارة ودية للمملكة نوقشت خلالها عدد من القضايا التي تهم الدولتين (Nyang,1983:3).

وبعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٦٧م، ظهر للمملكة تطور عقائدي بارز في افريقيا وهو النفوذ الشيوعي والذي تبلور بشكل واضح خلال السبعينات ومما زاد من أهمية هذا النفوذ هو موقف المملكة من الشيوعية كعقيدة سياسية. وهذا الموقف تجسد بالفعل في مواقف عديدة للمملكة تجاه الأقطار الشيوعية. فالمملكة لا تقيم علاقات دبلوماسية مع دول المعسكر الاشتراكي (المجلة: ١٩٨٢)؛ وتبادلها التجاري مع دول هذا المعسكر محدود جدا حيث لم يتجاوز حجمه نصف بليون دولار عام ١٩٨١م (presley, 1983:55) وحيث أن الشيوعية تعتبر عقيدة معادية في نظر السياسة السعودية، لذا أعطت المملكة في سياستها الخارجية وبخاصة الأفريقية منها اهتماما متزايدا لاحتواء المد الشيوعي الذي له تأثير سلبي على مصالحها الاستراتيجية في منطقة البحر الأحمر (Wai, 1983: 197)

المرتكز الاقتصادي:

يعتبر المرتكز الاقتصادي من أهم المرتكزات في العلاقات الدولية المعاصرة حيث أنه يمثل غاية ووسيلة في العلاقات بين الدول. فهو غاية بحد ذاته إذ أنه يوجد المصالح

الاقتصادية المشتركة بين الدول، وهو وسيلة حيث أنه يدعم المرتكزات الأخرى والتي سبقت الإشارة اليها ويقوي من فعاليتها وتأثيرها (Spero, 1977)

أما في العلاقات السعودية ـ الأفريقية فيعتبر المرتكز الاقتصادي بصفة عامة والتجاري منه بصفة خاصة من اضعف المرتكزات، ذلك أن حركة التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والدول الأفريقية غير العربية محدودة جدا كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣)، وبخاصة إذا قورنت باجمالي حركة التجارة الخارجية السعودية. ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها ضعف الاتصالات والمواصلات بين افريقيا والمملكة والأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة في الدول الأفريقية. ومع ذلك بدأت الدول العربية ومنها المملكة في إدراك إمكانات أفريقيا الزراعية ومدى مساهمة هذه الامكانات في حل مشكلة الأمن الغذائي العربي. لكن يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار أن اقدر الدول الأفريقية على حل مشكلة الأمن الغذائي العربي هي السودان، وهي دولة عربية قبل ان تكون افريقية. لذا يبقى البحث عن علاقات اقتصادية تقوي المرتكز الاقتصادي في العلاقات السعودية ـ الأفريقية من الأهمية بمكان. وهنا قد يكون للصندوق السعودي للتنمية دور قيادي.

جدول رقم (٣)

تطور حركة التبادل التجاري بين المملكة والدول الافريقية غير العربية

١٩٦٩ ـ ١٩٨٢م

السنوات	الصادرات		الواردات	
	القيمة (الف ريال)	التطور ١٩٦٩ = ١٠٠	القيمة (الف ريال)	التطور ١٩٦٩ = ١٠٠
١٩٦٩	٤٠٩٥٦٦	١٠٠,٠	١٥٠٥٣٥	١٠٠
١٩٧٠	٤٧١٨٣٢	١١٥,٢	١٢٦٦٦٩	٨٤,٢
١٩٧١	٧٤٠٥٠٩	١٨٠,٨	١٥٣٦٧٣	١٠٢,١
١٩٧٢	٦٢٣١١٤	١٥٢,١	١٨٠٣٧٠	١١٩,٨
١٩٧٣	٨٣٦٤٢٧	٢٠٤,٢	١٧٦٤٨٧	١١٧,٢
١٩٧٤	١٠٦٧٦٠٠	٢٦٠,٧	٩٠٦٢٨	٦٠,٢
١٩٧٥	١٠٧٢٨٢٩	٢٦١,٩	٨١١٩٤	٥٣,٩
١٩٧٦	١٠١٠١٨٤	٢٤٦,٧	٧٩٠٨٠	٥٢,٥
١٩٧٧	٧٢٨١٨٤	١٧٧,٥	١٣٧٠٤٦	٩١,٠
١٩٧٨	١٤٢٢٥٧٧	٣٤٧,٣	١٧١٨٤٢	١١٤,٢
١٩٧٩	١١٥٤٢٤٦	٢٨١,٨	٢٩١٧٣١	١٩٣,٨
١٩٨٠	٢٢٤١١٥٠	٥٤٧,٢	٣٥٦٥٢٠	٢٣٦,٨
١٩٨١	٢٦٨٦٠٣٨	٦٥٥,٨	٤١١٩٠٩	٢٧٣,٦
١٩٨٢	١٩٨٥٦٧٩	٤٨٠,٠	٤٤٨٦٤٠	٢٩٨,٠

المصدر: **المؤشر الاحصائي** (الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاءات العامة، ١٩٨٢م ص١١٧)

ان تنمية افريقيا قضية ليست جديدة في عالم التنمية وعالم السياسات الدولية. وافريقيا في مسيرتها التنموية تعرضت لعدد من التجارب في مجال توفير رأس المال كعنصر من عناصر الانتاج. فلقد استفادت من المساعدات المالية من دول الاوبك في اشكالها المختلفة. لكن هذه المساعدات من الصعب الاعتماد عليها، اذ ان استمرارها يخضع لاعتبارات عديدة سنتطرق لها فيما بعد. كما أن الاعتماد على البنوك التجارية للحصول على قروض تجارية مهمة ليست يسيرة وتزيد من تعقيد الوضع المالي للدول الافريقية وصعوباتها الاقتصادية. فالدول الافريقية غير النفطية مواردها محدودة مما يجعلها تواجه صعوبات في رد القروض وما يترتب عليها من فوائد باهظة (٦). أما الدعوة الى فتح المجال للشركات متعددة الجنسيات والشركات الاجنبية لتساهم في تنمية افريقيا وغيرها من الدول النامية فهي دعوة مثالية (Economist, 1984) ذلك ان قدوم مثل هذه الشركات للدول النامية يتطلب توفر ظروف سياسية، واقتصادية، واجتماعية معينة. وقناعة الشركات بان هناك مجالاً كبيراً للربح يغري للمغامرة وتحمل الصعوبات العديدة والمخاطر المختلفة. كما أن تورط الشركات الاجنبية في الدول النامية سواء كانت تلك الشركات متعددة الجنسيات أو ذات جنسية واحدة كثيراً ما يتم بالتنسيق مع حكومات الشركات لتضمن لها الحكومات عند الحاجة الدعم السياسي والعسكري اللازم. ومثل هذا التنسيق اصبح امرا غير مرغوب فيه في العلاقات الدولية المعاصرة نظرا لما يترتب عليه من إحراج للحكومات وتعريض أمنها القومي لمصادر نزاع مختلفة.

لذا يبقى التعاون بين الدول النامية والدول الاقل نمواً هو الحل الممكن والمنطقي، وهذا التعاون يجب ان يبنى على أساس التعاون المشترك الذي يخدم مصالح كل الاطراف. والتسهيلات المالية التي يقدمها الصندوق السعودي للتنمية للدول الافريقية هي حل وسط بين القروض التجارية والمنح والهبات المالية، حيث ان هذه التسهيلات تقدم لمن له الرغبة القوية والقدرة الفعلية على الاستفادة منها. مع ذلك فان التسهيلات المالية ليست كافية بحد ذاتها لتطوير المرتكز الاقتصادي في العلاقات السعودية ـ الافريقية. لذا سوف نستعرض فيما بقي من هذه الدراسة النشاط الحالي لـ «الصندوق السعودي للتنمية» في افريقيا وما نتوقع ان يكون عليه هذا النشاط في المستقبل.

نشاط الصندوق السعودي للتنمية

منذ أن بدأ الصندوق السعودي للتنمية بتقديم تسهيلاته المالية في اوائل عام ١٩٧٥م احتلت افريقيا مركز الاهتمام في نشاطاته. فخلال الفترة ما بين ١٩٧٤م ـ ١٩٨٣م قدم الصندوق السعودي للتنمية تسهيلات مالية للدول الافريقية في شكل قروض ميسرة بلغ اجمالي قيمتها ١٠٠٣٠,٩٠ مليون ريال، وذلك لدعم ١٥٧ مشروعا في ٣٧ دولة افريقية.

وهذا المبلغ يمثل ٤٩,٥٪ من اجمالي ما قدمه الصندوق السعودي للتنمية من تسهيلات مالية خلال تلك الفترة. وفي السنوات الأخيرة زاد اهتمام الصندوق السعودي للتنمية في القارة الافريقية. وترتب على ذلك زيادة التسهيلات المالية التي يقدمها الصندوق السعودي للتنمية للدول الافريقية.

فخلال العام المالي ١٩٨١/١٩٨٢ بلغ اجمالي التزامات الصندوق السعودي للتنمية للدول النامية ٣٥٧٥,١٧ مليون ريال. ومن هذا المبلغ خص افريقيا ١٩٤٦,٧٧ مليون ريال، اي ٥٤,٤٪ من اجمالي التزامات الصندوق المالية. وفي افريقيا تم توزيع هذا المبلغ على ٣٥ مشروعا في اثنتي عشرة دولة.

اما من حيث التوزيع القطاعي داخل القارة الافريقية خلال العام المالي ١٩٨١م/١٩٨٢م فلقد تم وفقا لسياسة اعتبرت فيها القطاعات المختلفة وأولوية هذه القطاعات واهميتها للتنمية القومية. لذا حظي قطاع الزراعة باهتمام اولي، اذ خصه ثمانية مشاريع بلغ اجمالي مساهمة الصندوق فيها ٨٣٩ مليون ريال. وهذا المبلغ يمثل ٤٣,١٪ من اجمالي مخصصات الصندوق للقارة الافريقية. ويرجع اهتمام الصندوق بقطاع الزراعة الى اهمية هذا القطاع في التنمية القومية الافريقية، حيث ان معظم ان لم يكن كل الدول الافريقية يعتمد اقتصادها وبالدرجة الاولى على الزراعة كمورد قومي. كما ان اهتمام الصندوق في قطاع الزراعة يعكس اهتمامه بسّد الحاجات الرئيسة للمواطن الافريقي والتي يأتي الغذاء في مقدمتها. وبعد قطاع الزراعة احتل قطاع المواصلات والاتصالات اهمية مميزة في نشاطات الصندوق، حيث خص هذا القطاع اربعة عشر مشروعا بلغ اجمالي مساهمة الصندوق فيها ٦٦٦,٤١ مليون ريال وهي تمثل ٣٤,٢٪ من اجمالي تسهيلات الصندوق للدول الافريقية. ويعزى اهتمام الصندوق في قطاع المواصلات والاتصالات الى اهمية هذا القطاع في كل من التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وفي مجال الخدمات الاجتماعية ساهم الصندوق في عشرة مشاريع بلغ إجمالي مساهمته فيها ٣٢٦,٩٦ مليون ريال وهي تمثل ١٦,٨٪ من اجمالي التزامات الصندوق في افريقيا. واهتمام الصندوق السعودي في قطاع الخدمات الاجتماعية يعكس رغبته في أن يساهم في بناء الانسان الافريقي القادر على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، كما أن بناء الانسان في مفهوم الصندوق لا يقل اهمية عن بناء مصنع او مزرعة او طريق، ذلك ان الانسان هو غاية التنمية ووسيلتها. اما الطاقة فبالبرغم من أهمية تطوير مصادرها فانها لم تحظ باهتمام يذكر من قبل الصندوق خلال العام المالي ١٩٨١م/١٩٨٢م، حيث أن اجمالي التزامات الصندوق في قطاع الطاقة خلال هذا العام كانت ١٤,٤ مليون ريال، وهذا المبلغ يشكل ١,٨٪ فقط من اجمالي التزامات الصندوق في افريقيا. في حين حظيت الصناعة الافريقية باهتمام جديد من قبل الصندوق فساهم الصندوق في تمويل مشروعين صناعيين، الاول في

تونس لدراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء مركب صناعي، والآخر في غينيا لبناء مصنع للإسمنت. وبلغ اجمالي مساهمة الصندوق في هذه المشاريع الصناعية ٨٠ مليون ريال وهي تمثل ٤,١٪ من تسهيلات الصندوق لأفريقيا.

وخلال العام المالي ١٩٨٢م/١٩٨٣م حافظ الصندوق السعودي للتنمية على اهتمامه المميز في افريقيا. ومع أن التزامات الصندوق المالية للدول النامية قد انخفضت خلال هذا العام كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤)، كما انخفضت التزامات الصندوق المالية للدول الافريقية الا ان هذا الانخفاض في التزامات الصندوق المالية لا يعكس تقليلا لاهتمام الصندوق في القارة الافريقية بقدر ما يعكس مستجدات مالية وفنية واقتصادية في الدول الافريقية. ودليل ذلك ان نسبة ما حصلت عليه افريقيا من تسهيلات مالية خلال عام ١٩٨٢م/١٩٨٣م. بلغ ٥,٦٠٪ من إجمالي تسهيلات الصندوق للدول النامية أي بزيادة مقدارها ١,٦٪ عن العام المالي السابق ١٩٨١/ ١٩٨٢. وتم توزيع ما خص افريقيا من التزامات مالية خلال العام المالي ١٩٨٢م/١٩٨٣م، على ثلاثة عشر مشروعا في ثماني دول افريقية يوضحها الجدول رقم (٤).

ومن حيث التوزيع القطاعي لتسهيلات الصندوق المالية خلال العام المالي ١٩٨٢م/١٩٨٣م فالشيء الملاحظ هو ان الصندوق حافظ على اهتمامه في تنمية القطاع الزراعي، اذ خص هذا القطاع ٤٩١ مليون ريال وهي تمثل ٣٨,٩٪ من اجمالي التزامات الصندوق المالية للدول الافريقية. في حين زاد الصندوق من اهتمامه في تنمية الانسان والمجتمع الافريقي اذ بلغت التزامات الصندوق المالية المخصصة للخدمات الاجتماعية مثل الاسكان، المستشفيات، المدارس، والتنمية الريفية مبلغ ٤٤٠ مليون ريال وهي تمثل ٣٤,٨٪ من اجمالي التزامات الصندوق للدول الافريقية. وقلل الصندوق السعودي للتنمية خلال العام المالي ١٩٨٢م/١٩٨٣م من التزاماته المالية في قطاع النقل والمواصلات في القارة الافريقية، اذ بلغ اجمالي المبلغ المخصص لهذا القطاع ٢١٢ مليون ريال ويمثل ١٦,٨٪ من التزامات الصندوق للدول الافريقية، أما الطاقة فقد زاد الصندوق في تطوير مصادرها في الدول الافريقية اذ ساهم في دعم ٤ مشاريع للطاقة بلغ اجمالي مساهمته فيها ١٢٠,٤ مليون ريال وهي تمثل ٩,٥٪ من اجمالي التزامات الصندوق في القارة الافريقية. ولم يحظ قطاع الصناعة بأية تسهيلات مالية من قبل الصندوق السعودي خلال العام المالي ١٩٨٢م/١٩٨٣م، وهذا يعكس اتجاه الصندوق التقليدي في عدم الدخول في مجال القطاع الصناعي وحصر اهتمامه في القطاع الزراعي وقطاع النقل والخدمات. اما القطاع التجاري فلم يقدم له الصندوق اي تسهيلات حيث ان نظام الصندوق لا يسمح بذلك (الصندوق السعودي، ١٩٨١)

الجدول رقم (٤)
التزامات الصندوق للدول الافريقية خلال العام الحالي
١٩٨٣/١٩٨٢م

الدولة	المبلغ الملتزم به (مليون ريال سعودي)	عدد القروض
الجزائر	٣٨٠	٣
الكمرون	٦٠	١
جزر القمر	١٠	١
غينيا بيساو	٢٩	١
ساحل العاج	١٢٠,٤	١
المغرب	٢٧٨	٤
سيراليون	٨٦	١
السودان	٣٠٠	١
المجموع	١٢٦٣,٤	١٣

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية التقرير السنوي (١٩٨٢/١٩٨٣م) ص ١٨

ونظرة مقارنة للجدول رقم (٥) ورقم (٦) توضح لنا مدى اهتمام الصندوق السعودي للتنمية الأفريقية وتوزيعه هذا الاهتمام وبشكل متوازن على قطاعات التنمية الرئيسة والمختلفة. وخلاصة القول هو ان الصندوق السعودي للتنمية اعطى اهتماما مركزا ومستمرا لتنمية القطاع الزراعي في الدول الأفريقية لما لهذا القطاع من أهمية. اما بالنسبة للقطاعات الأخرى فلقد اختلف اهتمام الصندوق بها من عام لآخر، ومن قطاع لآخر. فخلال العام المالي ١٩٨٢/١٩٨١م ركز الصندوق نشاطاته في تنمية قطاع النقل والمواصلات. في حين ركز نشاطاته خلال العام المالي ١٩٨٣/١٩٨٢م في تنمية قطاع الخدمات.وهذا الاهتمام المستمر في قطاع الزراعة والمتوازن في القطاعات الأخرى يعكس اهتمام الصندوق في تحقيق متطلبات بقاء الانسان الأفريقي ونمو المجتمعات الأفريقية.

جدول رقم (٥)
التوزيع الأقليمي للقروض الميسرة التي قدمها الصندوق للعام المالي
١٩٨٢/٨١م، و ١٩٨٣/٨٢م

المنطقة	اجمالي الالتزامات (مليون ريال)		عدد المشاريع المصادق عليها		عدد الدول المستفيدة		٪ من اجمالي العون	
السنة	٨٢/٨١م	٨٣/٨٢م	٨٢/٨١م	٨٣/٨٢م	٨٢/٨١م	٨٣/٨٢م	٨٢/٨١م	٨٣/٨٢م
افريقيا	١٩٤٦,٧٧	١٢٦٣,٤٠	٣٥	١٣	١٢	٨	٥٤,٤	٪٦٠,٥
آسيا	١٥٢٢,٤٠	٨٢٥,٩٠	١٧	١٠	٧	٦	٤٢,٦	٪٣٩,٥
مناطق اخرى	١٠٦,٠٠	—	٣	—	١	—	٣,٠	—
المجموع	**٣٥٧٥,٧٧**	**٢٠٨٩,٣٠**	**٥٥**	**٢٣**	**٢٠**	**١٤**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية التقرير السنوي (١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٢/٨١م) ص١٧، ٢٠ والتقرير السنوي (١٩٨٢م/١٩٨٣م) ص١٧

جدول رقم (٦)

التوزيع القطاعي لمشاريع الصندوق في افريقيا للعام المالي ٨٢/٨١م، و ١٩٨٣/٨٢م

القطاع	عدد المشاريع		الالتزامات (مليون ريال)		٪ من اجمالي الالتزامات	
	٨٢/٨١م	٨٣/٨٢	٨٢/٨١م	٨٣/٨٢م	٨٢/٨١م	٨٣/٨٢م
خدمات اجتماعية	١٠	٦	٣٢٦,٩٦	٤٤٠,٠٠	١٦,٨	٣٤,٨
نقل واتصالات	١٤	٣	٦٦٦,٤١	٢١٢,٠٠	٣٤,٢	١٦,٨
الطاقة	١	١	١٤,٤٠	١٢٠,٤٠	١,٨	٩,٥
الزراعة	٨	٣	٨٣٩,٠٠	٤٩١,٠٠	٤٣,١	٣٨,٩
الصناعة	٢	-	٨٠,٠٠	-	٤,١	-
المجموع	٣٥	١٣	١٩٤٦,٧٧	١٢٦٣,٤٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية التقرير السنوي (٨١/٨٠م - ١٩٨٢م) ص١٨، ٢١ والتقرير السنوي (١٩٨٢م/ ١٩٨٣م) ص١٩.

مستقبل العلاقات بين الصندوق السعودي للتنمية ـ والدول الأفريقية:

ان استعراضنا السابق لنشاطات الصندوق يعطي انطباعا للقارىء بأن الصندوق السعودي للتنمية قد عمل ما يمكن عمله لافريقيا سواء من حيث التوزيع الجغرافي لتسهيلاته المالية أو من حيث التوزيع القطاعي لها. اما اذا نظرنا إلى نشاطات الصندوق باعتبارها وسيلة لتقوية المرتكزات العامة للسياسة الخارجية السعودية في القارة الأفريقية، وأداة لتقوية العلاقات بين الدول النامية لوجدنا أن نشاطات الصندوق في القارة الأفريقية يستحسن اعادة النظر بها وفقا للمحددات التالية:

١ ـ الوضع الاقتصادي العام للمملكة وتأثيره على فاعلية الوسائل الاقتصادية للسياسة الخارجية السعودية.

٢ ـ سمات القارة الافريقية والقيم التي تحكم المجتمع الأفريقي.

٣ ـ النشاطات المضادة للتقارب العربي ـ الأفريقي.

١ ـ فمن حيث الوضع الاقتصادي العام للدولة وتأثيره على المساعدات الخارجية يمكن القول ان اواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كانت بمثابة العصر الذهبي للمساعدات الخارجية السعودية، ذلك أن المساعدات الخارجية السعودية كانت ولا تزال وليدة عامل اقتصادي وحيد وهام وهو البترول وما يترتب عليه من ايرادات مالية. فالتطور المفاجىء الذي حصل لبرنامج المساعدات الخارجية السعودية بعد عام ١٩٧٣م كان نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار البترول والكمية المصدرة منه. لكن صادرات المملكة من البترول تتأثر إلى درجة كبيرة بوضع التجارة الدولية. لقد انخفض الطلب العالمي على البترول بين عامي ٨٠م و ١٩٨١م بنسب تقدر بـ٥,٥٪ و ٤,٥٪ على التوالي. كما تقلص الطلب بنسبة ٣,٦٪ في عام ١٩٨٢م. وهذا الانخفاض يرجع لاسباب عديدة اولها الركود الاقتصادي الذي عانت منه الدول الصناعية وما زال بعضها يعاني منه، وهناك ايضا ترشيد استهلاك الطاقة والمنافسة التي واجهها البترول من المصادر البديلة للطاقة كالفحم والطاقة النووية وغير ذلك، ثم هناك السحب الموسمي من مخزون البترول في الدول المستهلكة. (ابا الخيل، ١٩٨٤: ٢٠ ـ ٢١).

وفي الوقت الذي انخفض فيه الطلب على البترول لاعتبارات خارجية، ظهرت بعض الاعتبارات الداخلية والتي ساهمت وستساهم في الحد من التوسع في المساعدات الخارجية. اول هذه الاعتبارات زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد السعودي. لقد توسع الاقتصاد السعودي وزادت مقدرته الاستيعابية مما فرض على الحكومة ان تزيد من إنفاقها واستثمارها في الدخل. اما الاعتبار الثاني فهو زيادة

التعليم وآثاره الكمية والكيفية. فمن حيث آثاره الكمية اصبحت الجامعات والمعاهد تخرج الآلاف من الكوادر المؤهلة واصبحت الحكومة ملزمة بايجاد وظائف لهؤلاء لتحول دون ظهور البطالة. ومن حيث الكيف فان التعليم يزيد من توقعات ومطالب المواطن من حكومته مما يجعل الحكومة تحت ضغط مستمر من اجل العطاء ومن اجل عمل المزيد من الاجتهاد لرفع مستوى دخل المواطن الحقيقي والنقدي.

ان هذه التطورات الخارجية والداخلية ستفرض على الحكومة السعودية إعادة النظر في سياسة مساعداتها الخارجية لترشيدها وفقا لإمكاناتها الجديدة ووفقا للمستجدات في الساحة الدولية والوطنية.

٢ ـ اما من حيث سمات القارة الأفريقية فانها في الواقع لا تشجع على خلق مناخ ملائم للتعاون الدولي ومن ضمنه التعاون العربي ـ الأفريقي بعامة، والتعاون السعودي ـ الأفريقي بخاصة. إن أول سمة تتسم بها الدول الأفريقية هي ظاهرة انعدام الاستقرار السياسي، والذي يحول دون نمو العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول ويحد من فعالية هذه العلاقات ولا يقل اهمية عن انعدام الاستقرار السياسي الفساد الاداري الذي تعاني منه الدول الافريقية كما تعاني منه بقية الدول النامية الأخرى. لقد حالت ظاهرة الفساد الاداري دون تحقيق المساعدات الخارجية للاهداف الانسانية والاقتصادية المرجوة منها، بل أن هذه المساعدات اصبح لها أثر سلبي على نمو الدول المستفيدة منها بدلا من الأثر الايجابي «فكلما تدفقت مساعدات الدول الصناعية على الدول النامية رأى الخبراء الأوروبيون تدهور هذه البلدان، وقد اتضح لكثير من المسئولين بشكل لا يقبل الشك أن ثلثي هذه المساعدات إن لم يكن اكثر من ذلك تذهب إلى حساب الحكام والمسئولين دون رادع او وازع انساني(٧) وعلى سبيل المثال لا الحصر أشارت عدد من الصحف إلى أن حاكم زائير «موبوتو سيسيكو» يملك حوالي ملياري دولار مودعة في حسابه في بلجيكا، في الوقت الذي ارتفعت فيه ديون زائير الخارجية من ١١٨٤ مليون دولار عام ١٩٧٤م إلى ٤٥٦٧ مليون دولار عام ١٩٨١م(٨) ثم هناك الوضع الاقتصادي العام للدول الأفريقية وما تعيشه تلك الدول من أزمة مستمرة. ففي افريقيا توجد أعلى نسب الفقر والبطالة والأمية والمجاعة والأوبئة والجفاف في العالم كله. ومثل هذه المشاكل تحبط كل المخططات التنموية وتعرقل كل الجهود للخروج من أزمة التخلف. «ان الأفارقة يتداينون لا لتنمية هياكلهم الأساسية كما يقال رسميا وانما يجنحون إلى ذلك لتوفير لقمة العيش الضرورية لشعوبهم»(٩). اخيرا فان إمكانات افريقيا الاقتصادية ليست متكاملة مع الامكانات العربية بعامة والسعودية بخاصة. فما تصدره السعودية لافريقيا هو البترول ومشتقاته. وما تصدره افريقيا للسعودية بعض

الفواكه والأخشاب والمواشي والبن. ان الدول الأفريقية غير العربية ليست مصدرا أساسيا للارز والحبوب ومواد التصنيع بل انها مستوردة لهذه السلع. لذا ما تصدره افريقيا للمملكة لا يمثل سلعا استراتيجية وانما يمثل سلعاً يمكن الحصول على بديل لها او الاستغناء عنها (احصائيات، ١٩٨٢) هذا الوضع يحد من جدوى التفكير في التكامل الاقتصادي السعودي ـ الأفريقي. ويجعل مجال التعاون الاقتصادي محصورا بين المملكة وافريقيا في المساعدات الخارجية والتبادل التجاري المحدود.

٣ ـ أخيرا نأتي لموضوع النشاطات المضادة للتقارب العربي الأفريقي، والتي تتمثل بالنشاطات الاسرائيلية في القارة الأفريقية. لقد حققت «اسرائيل» لنفسها نفوذا سياسيا قويا في الدول الأفريقية غير العربية. وهذا النفوذ تحقق نتيجة لعمل جاد ودؤوب من قبل المؤسسات الاسرائيلية المختلفة، بدأ عام ١٩٥٧م ولا يزال مستمرا. وتسعى «اسرائيل» من وراء هذا العمل الجاد إلى تحقيق شرعية الوجود. وهذا الهدف القومي أكده وزير الخارجية الاسرائيلية السابق «ايبان» بقوله «ان الوضع الطبيعي بالنسبة «لاسرائيل» هو الانسجام الأقليمي، ولكن اذا تعذر تحقيق ذلك فسنعمل على زرع العلم الاسرائيلي في مئات من العواصم، ونعمل على خلق وجود دولي «لاسرائيل» يمتد عبر جميع قارات العالم (حصّاد، ١٩٨٢ : ١٣٨ ـ ١٣٩) وسعيا لتحقيق هذا الهدف ركزت «اسرائيل» جهودها في قارة افريقيا نظرا لكثرة عدد دولها مقارنة بالقارات الأخرى. فما بين عام ١٩٥٨م وعام ١٩٧١م ارسلت «اسرائيل» اكثر من ٢٧٦٣ خبيرا ومستشارا إلى افريقيا. وتلقى اكثر من ٦٧٩٧ طالبا افريقيا تعليمهم في اسرائيل(Sylvester,1981: 190 - 191) .وتقدم «اسرائيل» ٨٠٪ من اجمالي مساعداتها الخارجية لدول افريقية. وبالاضافة إلى هذا العون في المجالات الفنية والتعليمية المختلفة للاقطار الأفريقية نجحت «اسرائيل» في التغلغل في المؤسسات العسكرية في سبع عشرة دولة افريقية، وذلك عن طريق المساهمة في بناء تلك المؤسسات وتطويرها. كما نجحت «اسرائيل» في التغلغل في القطاع التجاري في الدول الأفريقية عن طريق انشاء سلسلة من المشاريع التجارية الأفريقية ـ الاسرائيلية المشتركة، ابتداء بشركات الملاحة وتطوير مصادر المياه في غانا وانتهاء بعدد غير محدود من شركات التعمير في بقية الدول الأفريقية. ويضاف إلى ما سبق حقيقة أن ١٥٪ من سكان «اسرائيل» هاجروا اليها من افريقيا وفقا لإحصاء عام ١٩٧٠م ، كما يوجد في عدد من الدول الأفريقية الهامة مثل جنوب افريقيا، واثيوبيا، وكينيا، وزائير جاليات يهودية ذات حجم كبير نسبيا ومؤثرة في سياسة هذه الدول الداخلية والخارجية.

ان هذه العلاقات والروابط الاسرائيلية ـ الأفريقية اوجدت تعاطفا افريقيا لصالح «اسرائيل» وأوجدت «لاسرائيل» قواعد صلبة في القارة الأفريقية. لاشك أن التحرك العربي في اوائل السبعينات قد قلل الى حدّ ما من التعاطف الأفريقي الرسمي مع «اسرائيل» كما أن التعاطف على المستوى الرسمي لم يستأصل ولا تزال «اسرائيل» تحتفظ بعلاقات قوية مع جماعات مصالح افريقية. وإعادة عدد من الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع «اسرائيل» دليل على عمق التعاطف الأفريقي الرسمي وعلى نجاح «اسرائيل» في فهم مصادر صنع القرار السياسي في الدول الأفريقية.

ان ما سبق ذكره من العوائق والسلبيات التي تحد من تأثير الصندوق السعودي للتنمية في تطوير العلاقات العربية الأفريقية بعامة والعلاقات السعودية ـ الأفريقية بخاصة يجب ألا يحول دون الاستمرار في البحث عن مجالات جديدة يبني من خلالها الصندوق اسسا جديدة للتعاون بين المملكة والدول الأفريقية. والبحث عن هذه المجالات يتطلب من الصندوق السعودي التكيف مع الوطنية والدولية بحيث يوجد في نظامه الأساسي المرونة اللازمة للتعامل مع الأوضاع المالية والاقتصادية الوطنية والأفريقية. ان هناك عدة مجالات يمكن أن تكون ملتقى لتطوير العلاقات السعودية ـ الأفريقية كماً وكيفا، ويمكن ان يبرز فيها دور الصندوق السعودي للتنمية ويقوى من خلالها وجوده وفاعليته. وهذه المجالات يمكن تحديدها بما يلي:

المجال الأول:

يتشمل بالمجال «التجاري». وهذا المجال يشكل ملتقى جيدا للعلاقات بين الدول، وفي نفس الوقت يمثل احدى القنوات التي تسخر لخدمة الاقتصاد القومي. ان الصندوق السعودي للتنمية مؤسسة وطنية، ونظرة المواطن له ستحدد دوره في المدى الطويل. والرأي العام له تأثيره في كل الدول على اختلاف أنظمتها السياسية. لذا لابد للصندوق السعودي للتنمية ان يهيىء نفسه من الآن لتساؤلات ونظرات المستقبل. وهذا يتطلب منه أن يبدأ في المساهمة في التنمية الوطنية مثل مساهمته في التنمية الدولية فيكون أداة للتفاعل بين الدول النامية. إن إدخال مبدأ «المنفعة الوطنية» في مشاريع الصندوق للتنمية الدولية لا يعني تجريد نشاطات الصندوق من سمتها الانسانية، بل تأطير هذه النشاطات بإطار «المصلحة الوطنية»، ذلك أن التطرف في النظرة الانسانية قد يخلق رد فعل مضاد لها يحولها الى أنانية مطلقة.

ويمكن للصندوق السعودي للتنمية ان يقوم بهذا الدور المزدوج للتنمية، ونعني به التنمية الوطنية والتنمية الدولية عن طريق شراء بعض المنتجات المحلية السعودية وتقديمها للدول المستفيدة من قروضه كجزء من عملية القرض.

ان القول ان مشروعات الصندوق السعودي للتنمية في الدول النامية يجب أن تكون حرة من كل قيد مقولة جيدة في حالة توفر ظروف معينة اهمها امتلاك المملكة لموارد اقتصادية

متجددة. لكن الوضع الاقتصادي والمالي الدولي والمحلي بدأ يتغير، وهذا التغير يفرض على الصندوق السعودي للتنمية أن يتفاعل مع المستجدات. إن إدخال العنصر التجاري في مشاريع الصندوق السعودي للتنمية لا يعني تقليل نشاطات الصندوق في الدول الأفريقية، بقدر ما يعني ترشيدها.

المجال الثاني:

ويتمثل بالمجال «الفني». وفي هذا المجال يحتاج الصندوق مراجعة اكثر من جانب في سياساته . . فيحتاج الصندوق أولا توسيع إمكاناته الذاتية في مجال الدراسات الفنية والاقتصادية ليتمكن من الحصول على صورة شاملة لواقع الدول الأفريقية. كما أن التمكن الذاتي في مجال الدراسات والتقويم سوف يسمح للصندوق بوضع نظرته الخاصة ضمن مضمون الدراسة. وبالاضافة الى تطوير الإمكانات الذاتية في مجال الدراسات والتقويم يحتاج الصندوق الى توسيع مجال تعاونه مع مؤسسات التنمية الوطنية والأقليمية والدولية. فبجانب التعاون الجيد الحالي مع البنك الدولي للانشاء والتعمير ومع المصرف العربي للتنمية في افريقيا، يحتاج الصندوق الى تطوير تعاون مميز مع البنك الأفريقي للتنمية لما لهذا البنك من خبرة طويلة في مجال تنمية الدول الأفريقية. فالبنك الأفريقي بدأ اعماله عام ١٩٦٤م، أي قبل تأسيس الصندوق السعودي للتنمية بعشر سنوات، ويتميز بقدرة على التكيف مع المستجدات الأفريقية والدولية، ولديه عدد كبير من الكوادر الفنية المؤهلة لفهم واقع الدول الأفريقية والتعاون بينها.

ومن الملاحظ ان الصندوق السعودي للتنمية يعتمد اعتمادا شبه كلي في مجال الدراسات الفنية على دور المؤسسات الغربية. وحان الأوان للصندوق ان يعيد النظر في هذا الموضوع ويقلل من اعتماده على المؤسسات الغربية في إعداد الدراسات الفنية، وينظر بجدية الى تطوير التعاون بين الدول النامية في مجال الدراسات الفنية وبالذات التعاون مع دور الدراسات العربية الأفريقية. وهذه الفكرة رفعها كاتب هذه الدراسة لعدد من المسئولين الأفارقة في السنغال، حيث عبروا عن رغبتهم في أن يكون هناك تعاون اوسع بين الدول النامية في مجال الدراسات الفنية وبالذات بين الدول المانحة والدول المستفيدة. ان هذه الخطوة لها ثلاثة أبعاد إيجابية: فهي ستدعم استقلال الدول النامية، كما أن عائد هذه الدراسات سيعود للدول النامية نفسها، واخيرا فإن هذه الخطوة ستفسح المجال لدور الدراسات في الدول النامية للحصول على مزيد من الخبرة والمعرفة. ولقد خطا «البنك الأفريقي للتنمية» في «ابيدجان» خطوة جيدة في هذا المجال، إذ تبنى فكرة «اتحاد المهندسين الأفارقة» وجعل مقره قرب مقر البنك. وهذا الاتحاد سيتولى إعداد بعض الدراسات الفنية عن افريقيا. مثل هذه الخطوة يحبذ أن تبارك وأن يقتدى بها لما لها من آثار ايجابية على استقلال الدول النامية وتطوير خبرتها الفنية.

وبالاضافة الى الدراسات الفنية فان تنفيذ المشاريع يستحسن ايضا ان يعاد النظر فيه ليفسح المجال للشركات العربية والأفريقية لتساهم في عملية التنفيذ. مثل هذه الخطوة فيها ربط المصلحة الوطنية بالتعاون الدولي، ودعم لاستقلالية تنفيذ المشاريع، وتوجيه العائد من تنفيذ المشاريع لشعوب الدول المانحة والمستفيدة بدلا من توجيهها للشركات الغربية. ان هناك عددا من الشركات السعودية، العربية، والأفريقية التي بمقدورها ان تنفذ بعض ـ وليس كل ـ المشاريع التي يساهم بها الصندوق في تمويلها مثل مشاريع الطرق، الاسكان، المستشفيات، والجامعات وغير ذلك من المشاريع التي يتوفر للشركات العربية والأفريقية خبرة فيها. وتحقيق هذه الخطوة يحتاج الى تنسيق مكثف مع الدول المستفيدة من القرض، لكنه سيوجد للصندوق علاقات قوية مع جماعات مختلفة سعودية وافريقية فيقوى الأساس والتفاعل في الداخل والخارج.

ونقطة اخرى تستحق الاشارة في المجال الفني هي «الصيانة» للمشاريع بعد انجازها. وهذا الموضوع مسيطر على أذهان الأفارقة خصوصا في المرحلة الراهنة والتي تم فيها بالفعل انجاز بعض المشاريع التي ساهم فيها الصندوق وحان وقت صيانتها. ان تنفيذ المشروع مجرد خطوة واحدة، وتحقيق المشروع للمنفعة الاقتصادية والاجتماعية المنشودة يتوقف على استمرار المشروع بالانتاجية بصورة جيدة. وهذا يتطلب صيانة مستمرة للمشروع. وما يجب اعتباره هو أن معظم الدول الأفريقية ليس لديها الإمكانات المالية والفنية اللازمة لصيانة المشروع بعد انجازه. وهذا الوضع يفرض على الصندوق اعادة النظر في دراسته عن المشاريع وتمويلها بحيث يجعل الصيانة للمشروع جزءاً لا يتجزأ من عملية التمويل. وهذه الفكرة يتبناها البنك الدولي للانشاء والتعمير في عدد من الدول الأفريقية. ففي السنغال مثلا يوجد صندوق خاص لتمويل صيانة الطرق ويساهم في هذا الصندوق اكثر من طرف من بينهم البنك الدولي. لقد دخل الصندوق السعودي للتنمية مرحلة جديدة من مراحل تطوره وشاءت الصدفة ان يكون دخوله لهذه المرحلة الجديدة بعد مرور عقد من عمره. وهذه المرحلة الجديدة تتسم باهتمام مزدوج للصندوق: اهتمام بالمشاريع الجديدة، واهتمام بصيانة المشاريع التي تم انجازها لتحافظ على انتاجيتها وتحقق المنفعة المرجوة منها. ومع مرور الزمن قد يفوق الاهتمام بصيانة المشاريع الاهتمام بتنفيذ مشاريع جديدة.

الخلاصة:

لقد احتلت الأهداف الاقتصادية الأولوية في سلم الأهداف القومية في الدول النامية، وترتب على ذلك زيادة في اهمية التعاون الاقتصادي بين الدول النامية.

ولقد انشأت المملكة العربية السعودية بصفتها احدى الدول النامية والغنية «الصندوق السعودي للتنمية» تجسيدا للتعاون بين الدول النامية وأداة لتنمية المجتمعات الأقل نموا. وخلال عقد من الزمن تمكن الصندوق السعودي للتنمية عن طريق تقديمه تسهيلات مالية كبيرة لفترة طويلة وبرسم خدمات منخفض من مساعدة عدد من الدول النامية وفي مقدمتها الدول الأفريقية في تنمية العديد من قطاعاتها الأساسية. واتسمت تسهيلات الصندوق السعودي للتنمية للدول الأفريقية بمراعاة التوزيع الجغرافي والتوازن في التوزيع القطاعي مما يدل على أن الصندوق السعودي للتنمية يعمل في نشاطاته وفق خطة محددة وموفقة.

لكن بالرغم من نجاح الصندوق في توزيع نشاطاته جغرافيا، وقطاعيا هناك عوامل عديدة قد تحد من فعالية نشاطات الصندوق. من هذه العوامل الوضع الاقتصادي الدولي وانعكاساته على الوضع الاقتصادي السعودي، وسمات القارة الأفريقية واثرها على فعالية التسهيلات المالية، واخيرا النشاطات الصهيونية المضادة للتقارب والتعاون العربي ـ الأفريقي.

ومع أن هذه العوامل التي قد تؤثر سلبا على نشاطات الصندوق في افريقيا، الا أن هناك محاولات عديدة تتوفر فيها فرص جيدة لبناء اسس جديدة تمكن الصندوق من توسيع دوره وتأثيره في التنمية الأفريقية. ودخول الصندوق في هذه المجالات سيمكنه من تطوير كيانه وتعزيز وجوده في مجتمعات القارة الأفريقية.

إن أهداف المجالات التي يمكن للصندوق ان يبحث امكانية الدخول فيها في ظل ظروفه وإمكاناته الحالية هي المجال التجاري، والفني. وتردد الصندوق في الدخول في هذه المجالات والاستفادة من الفرص الموجودة فيها يعني استمرار وضع الصندوق مرهونا لتطورات المستقبل التي تحكمها ظروف دولية واقليمية ومحلية خارج ارادة الصندوق، ومن الصعب التنبؤ بها والسيطرة عليها.

الهوامش

١ ـ بلغ اجمالي المساعدات العربية للدول الأفريقية خلال الفترة ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ تسعة بلايين دولار امريكي (الشرق الأوسط ١٩٨٥/٣/٢٣).

٢ ـ جريدة الرياض العدد ٥١٥٥ الموافق ٥ يونيو ١٩٨٢.

٣ - جريدة الجزيرة العدد ٣٢٠٨ الموافق ٢٨ مايو ١٩٨١.

٤ - جريدة الرياض العدد ٥٢٧٦ الموافق ١٦ نوفمبر ١٩٨٢.

٥ - انظر نظام الصندوق السعودي للتنمية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٤٨ بتاريخ ١٣٩٤/٥/١٤هـ.

٦ - جريدة الرياض العدد ٥٦٢٠ الموافق ١٤٠٤/٢/٨ هـ.

٧ - جريدة الجزيرة العدد ٣٦١٠ الموافق ١٤٠٢/١٠/١٢ هـ.

٨ - جريدة الجزيرة العدد ٣٦١٠ الموافق ١٤٠٢/١٠/١٢ هـ.
جريدة الرياض العدد ٥٦٢٠ الموافق ١٤٠٤/٢/٨ هـ.

٩ - جريدة الجزيرة العدد ٣٦١٠ الموافق ١٤٠٢/١٠/١٢ هـ.

المصادر العربية:

أبا الخيل، م.
١٩٨٤ «الاقتصاد السعودي: الواقع والتطلعات»، الرياض، جامعة الملك سعود.

وزارة المالية والاقتصاد
١٩٨٢ «احصائيات التجارة الخارجية السعودية، مصلحة الاحصاءات العامة»، الرياض.

برانت، و.
١٩٨١ «الشمال ـ الجنوب: برنامج من أجل البقاء»، الكويت، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

البنك الدولي للانشاء والتعمير.
١٩٨٤ «تقرير عن التنمية في العالم»، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة العلمية.

حسن، ع. ر.
١٩٨٥ «رؤية مستقبلية للتعاون العربي الأفريقي»، السياسة الدولية، العدد ٨٠.

حصاد، م.
١٩٨٢ «افريقيا في التوجه لاسرائيل»، شؤون عربية، العدد ١٨، (اغسطس)

الحلفي، ع. ع.
١٩٨٤ «الصندوق السعودي للتنمية ودوره في الأمن الغذائي»، مجلة الإدارة العامة، العدد ٤٠ (يناير): ٩٠ ـ ١١٤.

المصادر الأجنبية :

Ali, S.R.
1976 Saudi Arabia and Oil Diplomacy. New York: Praeger

Bergsten, C.F. Keohane, R.O. and Nye, J.S.
1975 "International economics and international politics: a framework for analysis." pp. 4-10 in C.F. Bergsten and L.B. Krause (Eds.), World Politics and International Economics. Washington, DC: The Brookings Institutions

Economist
1984 "Beggaring the Poor." February 18.

Hanrieder. W.F.
1978 "Dissolving international politics: reflections on the nation-state." The American Political Science Review 72,4 (December)

Huntington, S.P.
1976 Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press

Knorr, K.
1975 The Power of Nations: The Political Economy of International Relations. New York: Basic Books

Law, J
1978 Arab Aid: Who Gets It, For What and How. New York: Chase World Information Corp.

Morse, E.L.
1970 "The transformation of foreign policies: modernization, interdependence and externalization." World Politics 22,3 (April): 371-392

Morse, E.L.
1972 "Crisis diplomacy, interdependence and the politics of international relations." World Politics (Spring supplement): 123-150

Nyang, S.S.
1983 "Saudi Arabian foreign policy towards Africa." Horn of Africa (May)

Nye, J.S. Jr.
1976 "Independence and interdependence." Foreign Policy 22 (Spring): 130-161

Presley, J.R.
1983 "Trade and foreign aid: the Saudi Arabian experience." The Arab Gulf Journal 3,1, (April)

Saudi Fund for Development
1980 Annual Report VI.

Selim, H.M.
1983 Development Assistance Policies and the Performances of Aid Agencies. London: MacMillan Press

Shihata, I.F.
1982 The Other Face of OPEC: Financial Assistance to the Third World. London: Longman

Spero, J.E.
1977 The Politics of International Economic Relations. New York: St. Martin's Press

Sylvester, A.
1981 Arabs and Africans: Cooperation for Development. London: Bodley Head

Wai, D.M.
1983 "African-Arab relations: interdependence or misplaced optimism.' Jorunal of Modern African Studies 21,2

World Almanac & Book of Facts
1984 New York: Newspaper Enterprise Assoc.

ABSTRACTS

Saudi Financial Facilities for African Countries

Mohammed I. Al-Hulwah

Since the early 1970s developing countries have tried to increase economic cooperation amongst themselves, particularly between Arab and African countries. One of the channels of cooperation which Arab countries have created to aid African states is the National Development Funds, such as the Saudi Fund for Development (SFD). This fund, established in 1974, had its capital increased to twenty five billion Saudi riyals in 1981 and is performing a major role in the development of many African countries. Between 1974 and 1983 SFD offered 10,030,90 billion Saudi riyals in the form of soft term loans to support 157 projects in 37 countries. These activities have shown that SFD is an effective instrument for cooperation among developing countries, and between Saudi Arabia in particular.